مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (2) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (2) 2013

الأهمية النسبية لمحاور التنافسية ودورها في النمو الاقتصادي في سورية

الدكتور إبراهيم العلي *
الدكتور أيمن العشعوش **
أحمد أديب أحمد ***

(تاريخ الإيداع 14 / 6 / 2012. قُبِل للنشر في 17 / 3 / 2013)

□ ملخّص □

يُعدُّ مفهوم التنافسية مفهومًا اقتصادياً حديثاً يتصف بالديناميكية، ويتألف من ثلاثة محاور هي: المتطلبات الأساسية، ومعززات الكفاءة، وعوامل تطور الإبداع. ويجب الاهتمام بموضوع التنافسية والاستفادة من مفهومها حتى تتمكن من تحقيق التطور والنمو الاقتصادي، وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

لقد قمنا في هذا البحث بدراسة العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمعيار للنمو الاقتصادي من جهة، ومؤشر التنافسية من جهة أخرى، وتحديد الأولويات التي تشكلها محاور التنافسية في حساب قيمة هذا المؤشر بغاية الوصول إلى نماذج قياسية تلعب دورها في تحديد العلاقات والتنبؤ بالقيم المستقبلية، وتحديد الاستراتيجية المناسبة للنمو الاقتصادي.

وحصلنا على أن المتطلبات الأساسية تلعب الدور الأكبر في تخطيط النمو الاقتصادي حيث تشكل الأولوية الأولى في تحديد قيمة مؤشر التنافسية بأهمية نسبية 45%، تليها معززات الكفاءة كأولوية ثانية أهميتها النسبية 34%، بينما تبين لنا أن عوامل تطور الإبداع التي تشكل الأولوية الثالثة تلعب دورًا طفيفًا في تحقيق النمو الاقتصادي حيث تبلغ أهميتها النسبية 21% فقط. ومن هذه النتائج نستخلص أن مؤشر التنافسية يعتمد على المحاور الخدمية والتجارية ولا يعطي تطور الإبداع الأهمية التي يستحقها في تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الحضاري.

الكلمات المفتاحية: التنافسية– النمو الاقتصادي– الناتج المحلي الإجمالي– المتطلبات الأساسية– معززات الكفاءة– عوامل تطور الإبداع.

* أستاذ – قسم الإحصاء– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** أستاذ مساعد – قسم الإحصاء– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
*** طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الإحصاء والبرمجة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (2) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (2) 2013

The Relative Importance of Competitiveness Axes and its Role in Economic Growth in Syria

Dr. Ibraheem Al-ALi[*]
Dr. Ayman Al-Ashough[**]
Ahmad Adeeb Ahmad[***]

(Received 14 / 6 / 2012. Accepted 17 / 3 / 2013)

□ ABSTRACT □

The concept of competitiveness is a new economic concept characterized by dynamism and consists of three axes, which are basic requirements, efficiency enhancers and creativity development factors. Therefore, attention must be paid to competitiveness and benefit should be obtained from its concept to achieve economic development, growth and improving people's living standard.

In this research we studied the relationship between per capita GDP as a touchstone of economic growth on the one hand, and competitiveness index on the other. We also determined priorities posed by competitive axes in calculating the value of this index to get standard models that play a role in determining relations and predicting future values, and determining the appropriate strategy for economic growth.

We concluded that the basic prerequisites play the largest role in the planning of economic growth (45%), followed by boosters (34%), and we discovered that creativity development factors play a trivial role in economic growth (21%). These results indicate that the competitive index depends on the service and commercial hubs and creativity development is not given the attention it deserves as it has an essential role in the economic growth and cultural progress.

Keywords: Competitiveness- Economic Growth- Gross Domestic Product- Basic Requirements - Efficiency Enhancers - Innovation and Sophistication Factors.

[*] **A Prof. in Statistics Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**] **Associate Prof. in Statistics Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[***] **Graduate Student (Doctorate), in Statistics and Programming Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

التنافسية هي محصلة تفاعل كل عوامل القوة والضعف في اقتصاد بلد ما، وترجمة لنواتج تفاعل الموارد والإمكانيات المتاحة من جهة، والقيود والمعوقات التي تعمل في ظلها من جهة أخرى، وبالتالي هي انعكاس لقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات بجودة أعلى وتكلفة أقل؛ أي أنها قدرة البلد على منافسة البلدان الأخرى داخلياً وخارجياً.

وتشكّل التنافسية اليوم أداةً رئيسةً لتطوير ورفع قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على تحقيق التنمية البشريّة والاقتصاديّة في ظلّ بيئة دوليّة منسجمة مع العولمة ومع انفتاح الاقتصاد وتحرير الأسواق. وفي هذا الإطار تتحمّل الدول النامية مسؤوليّةً مضاعفةً في مجال قياس وتعزيز مؤشرات التنافسية لاقتصادياتها بغية تضييق الفجوة مع الدول المتقدمة. وتساعد دراسة مؤشرات التنافسيّة في رسم سياسات النمو، وإعداد الخطط والبرامج لتطبيق هذه السياسات، وتقديم الاستشارات والمشاركة في التمويل الكليّ أو الجزئيّ لعديد من المشاريع التي من شأنها أن تسهم في تطوير اقتصاديات الدول وتحقيق عدالة توزيع الدخل بما يترافق مع معدلات نموّ اقتصاديّ مطرد محفوظ من الهزّات أو التّراجع. (دمشقية، 2007، 17-21)

ومن الزاوية الداخلية تقاس تنافسيّة البلد بمستوى ما يحصل عليه مواطنوه من مستويات المعيشة، إذ يتأثر مستوى معيشة المواطنين في الدولة- في كثير من الحالات- بمعدل الإنتاجية وكفاءة استخدام موارد المجتمع. وتعد إنتاجيّة العامل أو إنتاجيّة رأس المال من المؤشرات الدالة على هذا المستوى، ويمكن بالتالي المحافظة على مستوى المعيشة العالي من خلال مواصلة التحسين في مستوى الإنتاجية سواء في قطاعات الإنتاج القائمة أو بالدخول في مجالات إنتاج جديدة تتميز بارتفاع مستويات الإنتاجية بها لتمتّعها بتقنيات عالية ومتطورة. (السلمي، 2006، 4)

ويحدّد المنتدى الاقتصادي العالمي مفهوم التّنافسيّة بأنّه قدرة البلد على تحقيق معدّل مرتفع ومستمرّ لنموّ حصّة الفرد من النّاتج المحلّي الإجماليّ، (حمران، 2008) وقد ورد تعريف التنافسية حسب المنتدى بأنها: " مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدّد مستوى الإنتاجيّة في الاقتصاد، وتعتبر البلدان الأكثر تنافسيّة بأنها الأقدر على النّموّ على المدى المتوسط والطويل". (زعتري، 2011، 30)

وهذا التعريف القائم أساساً على أفكار مايكل بورتر التي طرحها في كتابه (الميزة التنافسية للأمم) عام 1990- وهو أوّل من قدّم الإطار النّظريّ لمفهوم تنافسيّة الدّولة- والذي يتبنّاه التقرير العالميّ للتنافسيّة الصّادر عن المنتدى الاقتصاديّ العالمي، يُعدُّ من أهمّ التّعريفات الخاصّة بالتّنافسيّة لأنّه يسعى لتحديد مستوى الرّخاء الاقتصاديّ في البلدان، (السهلي، 2010) وهذا يعني إمكانيّة الاقتصاد الوطني على طرح المنتجات والخدمات بالمستوى الذي يؤدّي إلى نموّ ورفع مستوى المعيشة.

مشكلة البحث:

تعاني سورية كغيرها من الدول النامية من الظروف السياسية العالمية والإقليمية، ومن القصور في استثمار الإمكانات المتاحة لتطوير اقتصادها، ومن عدم استخدام المعايير العلمية في تحقيق النمو الاقتصادي.

ومن أهم المعايير التي تُعتمد لتطوير الاقتصاد الوطني مؤشرات التنافسية العالمية التي اعتمدتها الكثير من الدول المتقدمة مصدراً أساسّاً لرسم سياسات النمو الاقتصادي.

وتكمن مشكلة البحث في عدم فهم مدى تأثر النمو الاقتصادي بقيمة مؤشر التنافسية في مختلف دول العالم، والذي يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بحسابه لكثير من دول العالم كما هو مبين في متن البحث.

كما تكمن مشكلة البحث في عدم الاستفادة من هذه القيم في سورية بالشكل الصحيح الذي يتم من خلاله تحديد الأولويات التي تشكلها محاور التنافسية لتحقيق النمو الاقتصادي، وهذا ما سنحاول تناوله في هذا البحث.

أهمية البحث وأهدافه:

يشكل هذا البحث مبادرة لاستخدام نتائج التقارير الدولية للتنافسية وتوظيفها في تطوير الاقتصاد الوطني، إذ يُعتمَد مؤشر التنافسية الكلي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويُعدُّ مقياساً حديثاً لتنافسية الاقتصاد، ويمكن الاعتماد عليه في التأثير على النمو الاقتصادي من أجل تحسينه وتطويره في البلدان المختلفة.

ويهدف البحث بشكل عام إلى:

1. وضع النموذج القياسي الأمثل للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتنافسية من خلال دراسة انحدار نصيب الفرد من الناتج المحلي على مؤشر التنافسية الكلي، وذلك بما يخدم إمكانية قياس وتفعيل دور التنافسية في النمو الاقتصادي، وإمكانية استخدام هذا النموذج للتنبؤ في سورية.
2. دراسة تأثير محاور التنافسية على قيمة مؤشر التنافسية الكلي، وعلى نصيب الفرد من الناتج المحلي، وذلك من أجل ترتيب الأولويات التي تشكلها محاور التنافسية في تحسين مستوى النمو الاقتصادي في سورية.

متغيرات البحث:

سنعتمد في البحث على متغيرين أساسين:

الأول: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كنتيجة للنمو الاقتصادي ليُعدُّ معياراً له.

الثاني: مؤشر التنافسية الكلي للاقتصاد، والمتشكل من ثلاثة محاور هي: المتطلبات الأساسية ومعززات الكفاءة وعوامل تطور الإبداع والابتكار.

وقد تمّ اعتمادهما من تقرير التنافسية العالمية 2010–2011 الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي.

فرضيات البحث:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر التنافسية الكلي في دول العالم.
2. ازدياد قيمة مؤشر التنافسية الكلي في سورية ستؤدي إلى ازدياد حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي.
3. لا يوجد فرق جوهري بين تأثير محاور التنافسية على قيمة مؤشر التنافسية الكلي.
4. لا يوجد فرق جوهري بين تأثير محاور التنافسية على نصيب الفرد من الناتج المحلي.

منهجية البحث:

تم اعتماد منهج التحليل الوصفي منهجاً أساساً للبحث, حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية اللازمة للبحث من خلال توفيق نماذج قياسية لدراسة العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي كمعيار للنمو الاقتصادي ومؤشر

التنافسية الكلي من جهة، وبين مؤشر التنافسية الكلي ومحاور التنافسية الرئيسة من جهة ثانية، وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي ومحاور التنافسية من جهة ثالثة.

الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:**

(تقرير التنافسية العالمي 2010–2011) من إعداد: البروفيسور كلاوس شواب. صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي– سويسرا. يتألف التقرير من قسمين رئيسن:

1. القسم الأول: يتحدث عن قياس التنافسية، وهو يضم فصلين: يقدم الفصل الأول عرضًا لمؤشر التنافسية العالمية لعام 2010–2011، بينما يتضمن الفصل الثاني مسحًا لرأي الأعمال لاقتناص قطاع الأعمال.

2. القسم الثاني: يعرض ملفات بيانات الدول والجداول الخاصة بكل دولة.

وخلص التقرير في الختام إلى تقييم نتائج 139 دولة حول العالم، وعلى الرغم من التحديات التي تواجه المنتدى الاقتصادي العالمي في تعبئة الاستبيانات التي بلغ عددها 13000 استبيان من قبل المدراء التنفيذيين في كبرى الشركات، فإن هذا جعل من المسح عملاً فريدًا لجهة تقصيه المعلومات من أصحاب القرار في هذه الشركات.

وقد حدد التقرير معظم الجوانب المعقدة لمفهوم التنافسية والتي يمكن تحسينها من خلال سلسلة من الإصلاحات في قطاعات مختلفة تؤثر في إنتاجية الاقتصاد الوطني على المستوى البعيد، وتتفاوت هذه الإصلاحات من الحوكمة واستقرار الاقتصاد الكلي إلى كفاءة الأسواق والتطور التكنولوجي والإبداع.

- **الدراسة الثانية:**

(التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007) من إعداد: د. نهاد دمشقية، تمام صبيح، محمد ظاظا. صادر عن رئاسة مجلس الوزراء– هيئة تخطيط الدولة– سورية.

يتألف التقرير من قسمين رئيسين:

1. القسم الأول: يتحدث عن التنافسية في الفكر والأدبيات الاقتصادية، وهو يضم ثلاثة فصول: يقدم الفصل الأول عرضًا لمفهوم التنافسية وأنواعها، بينما يتضمن الفصل الثاني تعريفًا بمؤشرات التنافسية وطرق قياسها وأهم الهيئات والمؤسسات المعنية بقياسها، أما الفصل الثالث فيتناول مشروع دعم الجاهزية التنافسية المنفذ بالتعاون ما بين الحكومة السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

2. القسم الثاني: يعنى ويهتم بتنافسية الاقتصاد السوري، ويتألف أيضًا من ثلاثة فصول: الأول يتناول تحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري على المستوى الإجمالي والجزئي، والثاني يتناول تحليل تنافسية الاقتصاد السوري باستخدام منهجية البروفيسور مايكل بورتر المعتمدة من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي، أما الثالث والأخير فيحدد أولويات تنافسية الاقتصاد السوري.

ويعرض التقرير أخيرًا بعض السياسات المقترحة لتحسين ودعم تنافسية الاقتصاد السوري في الخطة الخمسية العاشرة على العديد من الأصعدة منها:

1. المؤسسات وبيئة الأعمال.	2. البنية التحتية.
3. الاقتصاد الكلي.	4. الصحة والتعليم الابتدائي.
5. التعليم العالي والتدريب.	6. فعالية الأسواق.
7. التقانة والابتكار.	

- **الدراسة الثالثة:**

(براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدولة "حالة الجزائر") رسالة ماجستير من إعداد: دويس محمد الطيب. جامعة ورقلة، الجزائر، 2005. تتألف الرسالة من ثلاثة فصول:

الفصل الأول: التنافسية ومؤشرات قياسها.

الفصل الثاني: الإبداع التكنولوجي ودوره في التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث: براءة الاختراع.

لكن هذا البحث لم يتطرق إلى الطرائق الإحصائية للاستفادة من مؤشرات التنافسية، بل اكتفى بالشرح النظري، والتطبيق على المستوى المؤسسي فقط.

أما هذا البحث فيتميز عن تلك الدراسات السابقة بالأساليب الإحصائية المستخدمة في توفيق نماذج اقتصادية قياسية تحدد العلاقة بين التنافسية والنمو الاقتصادي، بحيث يمكن اعتمادُها من أجل التنبؤ في سورية، ويتوصل البحث أيضاً من خلال الأساليب الإحصائية إلى تحديد المحاور التنافسية الواجب الاهتمام بها لتحقيق النمو الاقتصادي.

معايير النمو الاقتصادي:

احتلت مسألة النمو الاقتصادي مكاناً مهماً في النظرية الاقتصادية، وشغلت السياسيين والرأي العام. وقد ارتبط ذلك بدور الدولة ومسؤوليتها في الميدان الاقتصادي. كما ساعد تقدم الإحصاءات وحسابات الدخل القومي والحسابات القومية على ظهور مؤشرات اقتصادية جديدة أصبحت هي المعيار في مدى النجاح الاقتصادي، وأهمها معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الذي يعبر عن تطور الناتج المحلي الإجمالي، الببلاوي، 2000، 32) ويُعدُّ معياراً للنّمو الاقتصادي في أيّ بلد لأنه يشير إلى المستويات المعيشيّة للسكّان.

فمن المعلوم أنّ النّموّ الاقتصاديّ هو التغيير الإيجابي في كميات ومستويات إنتاج السّلع والخدمات في دولة ما خلال فترة معيّنة من الزّمن.

ويُعدُّ الاقتصاديّون حجم النّاتج المحليّ الإجماليّ معيارًا لقياس النمو الاقتصاديّ، فهو الطريقة التي يقاس بها أداء النّشاط الاقتصاديّ للدّولة خلال العام، كما أنّ نسبة التّغيّر فيه من سنة إلى أخرى تعدّ مؤشّراً على النمو الاقتصادي للدولة، وتسمى معدل النمو الاقتصادي. لكنه لا يأخذ بعين الاعتبار عدد السكان ونصيب كل فرد منه، ولا يميز بين المداخيل الناجمة عن استنزاف الموارد غير المتجددة مثل النفط ولا المداخيل الناجمة عن استغلال الأصول المتراكمة من جانب الأجيال السابقة، ولا المداخيل من القيمة المضافة الاقتصادية الحقيقية مثل الاختراعات التقنية وعملية التحويل (دويس، 2005، 15)، وهذا ما جعله اليوم يخضع لكثير من النّقد والمراجعة والبحث عن بديل أكثر تمثيلاً للنّموّ الاقتصاديّ الحقيقيّ في الدّولة.

وكبديل عنه نعتمد نصيب الفرد من النّاتج المحليّ الإجماليّ مؤشّراً على رفاه الفرد في المجتمع، ونعتبره معياراً للنّموّ الاقتصادي، لأنّ هذا المعيار أفضل من سابقه، نظراً لأنّه يأخذ بالاعتبار عدد السكان في البلد، ويعبّر عن توزيع

الدخل القومي عليهم (إن كان عادلاً)، لذلك سنقوم باعتماد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دراستنا كمعيار للنمو الاقتصادي، وسندرس علاقته مع مؤشر التنافسية الكلي.

مكونات التنافسية:

لقد تم تجميع مؤشرات التنافسية من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي في المؤشّر العالميّ للتنافسيّة (Global Competitiveness Index) المتضمن 12 مكوّن ضمن ثلاثة محاور أساسيّة للتنافسيّة الاقتصاديّة وهي باختصار: (Schwab, 2010, 4-8)

1- المحور الأول: المتطلبات الأساسية (Basic Requirements):

وهو يتألف من أربعة مكوّنات هي:

1. أداء المؤسسات العامة والخاصة: تتحدّد البنية المؤسسيّة بالإطار القانونيّ والإداريّ الذي من خلاله يمارس الأفراد والمؤسسات والحكومة نشاطاتهم لتوليد الدّخل والثّروة.

2. البنية التحتية: يُعدُّ توفّر بنية تحتيّة شاملة تتميز بالكفاءة مكوّناً رئيساً للتنافسيّة، وتلعب دوراً حيوياً في ضمان قيام نشاطات اقتصاديّة فعّالة في الأماكن والقطاعات الاقتصاديّة الملائمة، كما وتساهم في تغطية تخفيض كلفة المبادلات وتكامل الأسواق الاقتصاديّة المختلفة على الصعيد المحليّ والإقليميّ والدوليّ.

3. استقرار البيئة الاقتصادية الكلية: يُعدُّ استقرار البيئة الاقتصاديّة الكليّة من العوامل الهامة لنشاط الأعمال، وبالتالي تنافسيّة الاقتصاد ككلّ، ففي حال عدم استقرار البيئة الاقتصاديّة الكليّة بسبب وجود عجز الموازنة المزمن أو المديونيّة الخارجيّة العالية فإنّ ذلك يلحق الضّرر بالأداء الاقتصاديّ الكليّ نظراً لعدم قدرة الحكومة على توفير الخدمات العامّة بشكل فعّال.

4. الصحة والتعليم الأساسي: إنّ وجود قوّة عاملة تتمتّع بظروف صحيّة وبحدّ أدنى من التعليم الأساسيّ يُعدُّ عاملاً هاماً محدداً لتنافسيّة البلد وإنتاجيته.

2- المحور الثاني: معزّزات الكفاءة (Efficiency Enhancers):

وهو يتألف من ستة مكوّنات هي:

5. التعليم العالي والتدريب: يُعدُّ توفير نوعيّة رفيعة من التدريب والتعليم العالي متطلباً رئيساً للتحوّل إلى اقتصاديات حديثة قادرة على استخدام أحدث الطرق الإنتاجيّة الفنيّة، كما أنّ التدريب والتأهيل العلميّ للقوى العاملة يُعدُّ حيوياً لضمان التّجديد والتطوير المستمرّ للكفاءات والمهارات اللازمة لمواكبة تطوّرات الاقتصاد المستمرة.

6. كفاءة أسواق السلع: الدّول التي تتمتّع بأسواق سلعيّة ذات كفاءة تكون مؤهّلةً لإنتاج المزيج الملائم من السّلع والخدمات، وبما يتلاءم مع ظروف الطلب والعرض، ويُعدُّ هذا عاملاً مساعداً لتحقيق الكفاءة الاقتصاديّة ودعم إنتاجيّة منشات الأعمال.

7. كفاءة سوق العمل: تعد كفاءة ومرونة سوق العمل من الشّروط الهامّة لضمان تخصيص العمّال إلى الوظائف والاستخدامات المثلى، كما أنّ مرونة الأجور عامل ضروريّ لتمكين العمال من الانتقال بسهولة من قطاع أو نشاط إلى آخر.

8. كفاءة الأسواق المالية: أظهرت الأزمة الماليّة العالميّة الدور المحوريّ لوجود قطاع ماليّ قويّ ومحصّن ويعمل بكفاءة بحيث يقوم بحشد المدّخرات القوميّة وتوجيهها نحو النّشاطات والمشاريع ذات المردود الأعلى، وليس على أساس المحسوبيّة والواسطة والنّفوذ السّياسيّ.

9. الجاهزية التكنولوجية: لقد أصبح مدى قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجيّة والنموّ الاقتصاديّ يعتمد أكثر فأكثر على الجاهزيّة التكنولوجيّة التي تمتلكها الدولة، ومدى قدرتها على الاستفادة من التّطورات التكنولوجيّة الحديثة، سواءً تلك التي تمّ الوصول إليها محلياً أو التي تمّ استيرادها من الخارج.

10. حجم الأسواق: يؤثّر كبر حجم السّوق المحليّة على الإنتاجيّة من حيث إنّ كبر حجم السوق يتيح للشركات العمل في بيئة تتميّز بوفورات الحجم مما يساهم بتقليل التكاليف التشغيليّة.

3-المحور الثالث: عوامل تطور الإبداع والابتكار (Innovation and sophistication factors):

وهو يتألف من مكوّنين هما:

11. مدى تطور بيئة الأعمال: هناك علاقة طرديّة بين درجة تطوّر نشاطات الأعمال وتشابكاتها المعقّدة وبين الكفاءة في إنتاج السّلع والخدمات، وبالتالي تنافسيّة الاقتصاد ككلّ، فكلّما كانت نوعيّة شبكات الأعمال وكذلك نوعيّة منشآت الأعمال وانتشارها الجغرافيّ أكثر تعقيداً وتطوراً كلّما وفّر ذلك ميزةً تنافسيّةً للدول، وخاصّةً في مراحل التنمية العليا.

12. الابتكار: جميع المكونات السابقة قابلة للاستنفاذ مع مرور الزمن وتقدّم مراحل التنمية الاقتصاديّة، وبالتالي فإنّ المحرّك الأساسيّ للنّموّ وتحسين مستويات الرّفاه في الأجل الطّويل يصبح محصوراً في المقدرة على الابتكار والتطوير والتّجديد، وهذا يتحقّق من خلال برامج البحث والتطوير وما يتطلّبه ذلك من تخصيص للموازنات الكافية، وخاصةً من جانب القطاع الخاصّ الذي يجب أن يكون الرّائد في مجال الابتكار والتطوير. ويتطلب ذلك تعزيز التواصل والتعاون والشراكة بين الجامعات ومراكز الأبحاث العلميّة من جهة والقطاع الصناعيّ من جهة أخرى، ووجود بيئة تنظيميّة مواتية تحافظ على حقوق الملكيّة الفكريّة.

وبالرّغم من أنّ مجموعة المكوّنات هذه قد طرحت كلّ على حدة إلاّ أنّها في الواقع مترابطة وغير مستقلّة، والواحد منها يعتمد على الآخر، فعلى سبيل المثال إنّ الابتكار والتطوير غير ممكن في ظلّ اقتصاد لا يوجد فيه المؤسّسات اللازمة لذلك ولا يتوافّر فيه حدّ كاف من التعليم والتدريب، وبالمثل فإنّ الإبداع والابتكار يصبح أكثر صعوبة في ظلّ أسواق غير كفوءة أو في غياب بنية تحتيّة مواتية.

وتتفاوت أهميّة كلّ من هذه العوامل من دولة إلى أخرى اعتماداً على مرحلة التنمية الاقتصاديّة التي وصلت لها، ففي المراحل البدائيّة للتنمية فإنّ عوامل البنية التحتيّة والمؤسسيّة واستقرار الاقتصاد الكليّ وتوفّر قوة عمل صحيّة ومثقّفة تلعب دوراً أساساً في تقرير التنافسيّة الدوليّ. أمّا في الدول التي وصلت إلى مرحلة أكثر تقدماً من التنمية فإنّ التنافسيّة تعتمد أكثر على تطوير طرق جديدة وذات كفاءة للإنتاج، وكذلك على تحسين نوعيّة المنتجات، الأمر الذي يعتمد أكثر على توفّر المهارات عالية التعليم وكفاءة الأسواق، وخاصة سوقي العمل ورأس المال، والمقدرة على تعظيم الفائدة من التكنولوجيا المتاحة. أمّا في المرحلة الأخيرة العالية التقدّم من التنمية فتزداد أهميّة الابتكار والتطوير، وتتوقّف استمراريّة النموّ ومقدرة منشآت الأعمال على دفع معدلات العالية من الأجور على مقدرتها على تطوير منتجات جديدة وفريدة. (عوض، 2010)

تصنيف الدول حسب مراحل التطور الاقتصادي:

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum بمعاملة الدول المدرجة في التقرير معاملة مختلفة وفقاً لمرحلة التطور الاقتصادي التي بلغها البلد، حيث يقوم بتقسيم الدول المدرجة إلى ثلاث مراحل للنمو، وهي:

1. مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج: وهي الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتوافره واليد العاملة الرخيصة والموقع الجغرافي المتميز والمناخ المناسب.

2. مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة: وهي الاقتصاديات التي تعتمد على الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج المتاحة.

3. مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الابتكار: وهي الاقتصاديات التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي، وتعتمد على الإبداع والابتكار بوصفه محرّكاً أساسيّاً للنمو. (زعتري، 2011، 54)

وبناءً على ذلك تم تصنيف الدول حسب مراحل التطور الاقتصادي الثلاث وما بينها في تقرير التنافسية العالمية للعام 2010–2011 كما في الجدول التالي:

الجدول (1): قائمة البلدان في كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي

المرحلة الأولى المعتمدة على عوامل الإنتاج	الانتقال من 1 إلى 2	المرحلة الثانية المعتمدة على الكفاءة	الانتقال من 2 إلى 3	المرحلة الثالثة المعتمدة على الابتكار
Bangladesh	Algeria	Albania	Bahrain	Australia
Benin	Angola	Argentina	Barbados	Austria
Bolivia	Armenia	Bosnia and Herzegovina	Chile	Belgium
Burkina Faso	Azerbaijan	Brazil	Croatia	Canada
Burundi	Botswana	Bulgaria	Estonia	Cyprus
Cambodia	Brunei Darussalam	Cape Verde	Hungary	Czech Republic
Cameroon	Egypt	China	Latvia	Denmark
Chad	Georgia	Colombia	Lithuania	Finland
Côte d'Ivoire	Guatemala	Costa Rica	Oman	France
Ethiopia	Guyana	Dominican Republic	Poland	Germany
Gambia, The	Indonesia	Ecuador	Puerto Rico	Greece
Ghana	Iran, Islamic Rep.	El Salvador	Slovak Republic	Hong Kong SAR
Honduras	Jamaica	Jordan	Taiwan, China	Iceland
India	Kazakhstan	Lebanon	Trinidad and Tobago	Ireland
Kenya	Kuwait	Macedonia, FYR	Uruguay	Israel
Kyrgyz Republic	Libya	Malaysia		Italy
Lesotho	Morocco	Mauritius		Japan
Madagascar	Paraguay	Mexico		Korea, Rep.
Malawi	Qatar	Montenegro		Luxembourg
Mali	Saudi Arabia	Namibia		Malta
Mauritania	Sri Lanka	Panama		Netherlands
Moldova	Swaziland	Peru		New Zealand
Mongolia	Syria	Romania		Norway
Mozambique	Ukraine	Russian Federation		Portugal
Nepal	Venezuela	Serbia		Singapore
Nicaragua		South Africa		Slovenia
Nigeria		Thailand		Spain

المرحلة الأولى المعتمدة على عوامل الإنتاج	الانتقال من 1 إلى 2	المرحلة الثانية المعتمدة على الكفاءة	الانتقال من 2 إلى 3	المرحلة الثالثة المعتمدة على الابتكار
Pakistan		Tunisia		Sweden
Philippines		Turkey		Switzerland
Rwanda				United Arab Emirates
Senegal				United Kingdom
Tajikistan				United States
Tanzania				
Timor-Leste				
Uganda				
Vietnam				
Zambia				
Zimbabwe				

المصدر: تقرير التنافسية العالمي 2010-2011- المنتدى الاقتصادي العالمي- سويسرا- ص11.

حيث يرتكز المنتدى في منهجيّته على معيار نصيب الفرد من الناتج المحلي، ويقوم بتصنيف الدول المشاركة ووضعها في مراحل مختلفة من النّموّ والتطور الاقتصاديّ، حيث يفترض أنّ المحرّكات التي تؤدّي للتنافسيّة تختلف باختلاف مراحل النمو وهي:

-المرحلة الأولى: نصيب الفرد من الناتج تحت 2000 دولار.

-مرحلة انتقالية من المرحلة الأولى إلى الثانية: نصيب الفرد بين 2000-3000 دولار.

-المرحلة الثانية: نصيب الفرد بين 3000-9000 دولار.

-مرحلة انتقالية من المرحلة الثانية إلى الثالثة: نصيب الفرد بين 9000-17000 دولار.

-المرحلة الثالثة: نصيب الفرد أكبر من 17000 دولار. (Schwab, 2010, 10)

النتائج والمناقشة:

5- دراسة انحدار نصيب الفرد من الناتج المحلي على مؤشر التنافسية الكلي:

لدراسة دور التنافسية الاقتصادية في النمو الاقتصادي نعتمد على الجدول الوارد في الملحق، والذي يبين قيم كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومؤشر تنافسية الاقتصاد الكلي المستخرجة من تقرير التنافسية العالمي للعام 2010-2011 حسب التصنيف الأبجدي.

ونظراً لضخامة القيم العددية لنصيب الفرد من الناتج المحلي بالمقارنة مع قيم مؤشر التنافسية، لابد أن نقوم بإجراء التحويل الذي يتناسب مع طبيعة الالتواء المبينة في شكل انتشار قيم المتغير التابع المدروس (وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي)، والمبينة في الشكل التالي رقم (1):

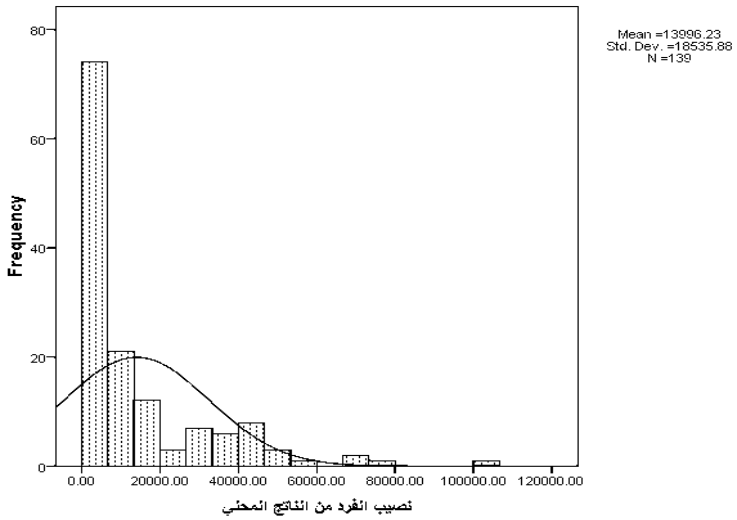

الشكل (1): المدرج والمنحنى التكراري لقيم نصيب الفرد من الناتج المحلي

وبما الالتواء نحو اليمين (الالتواء موجب) نستخدم التحويل اللوغارتمي Ln(Y) لقيم متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي، لأن ذلك التحويل يقوم بتصغير القيم الكبيرة وتخفيض قيمة التباين بين المشاهدات.

ولدراسة العلاقة الإحصائية بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي كمعيار للنّمو الاقتصادي ومؤشر التنافسية الكلي، من أجل إيجاد النموذج القياسيّ الأمثل لهذه العلاقة، كانت نتائج تحليل البيانات على برنامج (SPSS: Statistical Package foe Social Sciences) كما يلي:

1. قيمة معامل الارتباط تساوي 0.846 وهي تدلّ على وجود علاقة متينة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ln(Y) ومؤشر التنافسية الكلي X، أما قيمة معامل التّحديد 0.716 فإنّها تدلّ على أنّ حوالي 71.6% من التغيرات الحاصلة في لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي تفسّر بواسطة مؤشر التنافسية الكلي، وما تبقّى يعود لعوامل تفسيرية أخرى.

2. بحساب قيم معالم النموذج الخطي للعلاقة وجدنا أن:

	معالم النموذج	قيمة مؤشر الاختبار الفعلية	قيمة احتمال الدلالة
قيمة الثابت	0.168	0.366	0.715
قيمة الميل	2.014	18.580	0.000

ومما سبق نجد أنه يمكن التعبير عن هذه العلاقة بمعادلة خطية كما يلي:

$$\ln(Y) = 2.014\ X + 0.168$$

$$t: \qquad (18.58) \qquad (0.366) \qquad R^2 = 0.71691$$

وبغض النظر عن احتمال الدلالة للثابت P value = 0.715 – لأن ذلك لا يؤثر على النماذج الخطية– فإننا نلاحظ أنّ قيمة احتمال الدلالة للميل تساوي P value = Sig T = 0.000 وهي أصغر من $\alpha = 0.05$، لذلك نرفض فرضية العدم التي تقول بعدم معنويّة الميل، ونقول إنّ لهذا الميل قيمة معنويّة إحصائياً وذلك باحتمال ثقة 95%، وبالتالي فإن العلاقة بين المتحولين معنوية.

3. بالنظر إلى جدول تحليل التباين Analysis of Variance الذي يختبر مدى صلاحيّة النموذج المختار للتعبير عن العلاقة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر التنافسية الكلي نجد ما يلي:

جدول تحليل التباين

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	مؤشر اختبار F	احتمال الدلالة
الانحدار	232.391	1	232.391	345.211	0.000
البواقي	92.227	137	0.673		
المجموع	324.618	138			

وبالانطلاق من فرضيّة عدم وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائيّة بين المتغيرين، نلاحظ أنّ P value = Sig F = 0.000 < α = 0.05 لذلك نرفض فرضية العدم سابقة الذّكر، ونقرّ بوجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائيّة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر التنافسية الكلي باحتمال ثقة 95%.

النتيجة الأولى: مما سبق نقوم برفض فرضية البحث الأولى القائلة بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر التنافسية الكلي في دول العالم، وعلى هذا فإننا نؤكد وجود هذه العلاقة التي تدل على أن تطور تنافسية الاقتصاد ينعكس بشكل إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي.

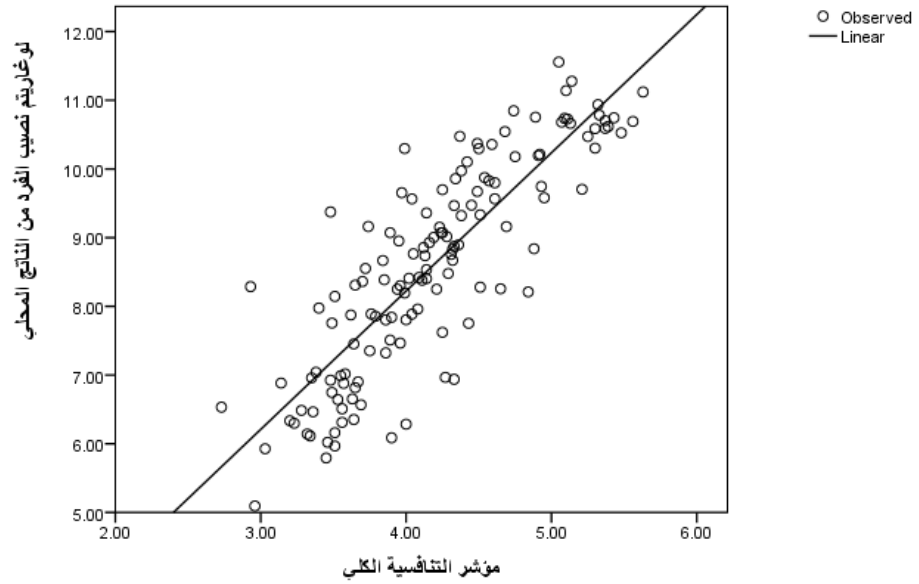

الشكل (2): العلاقة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر التنافسية الكلي

وبناءً على هذا النموذج نقوم بعملية التنبؤ بقيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي مع تطور مؤشر التنافسية الكلي في أية دولة من الدول المدروسة في التقرير.

وتطبيقاً لهذه النتيجة على سورية من أجل التنبؤ بقيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي مع تغير قيمة مؤشر التنافسية الكلي، لابد من الإشارة إلى أن سورية حازت في تقرير التنافسية 2010-2011 على المرتبة رقم (97) من بين (139) دولة في العام 2010، وكانت قيمة مؤشر التنافسية الكلي فيها هي (3.79).

وبالاعتماد على العلاقة الخطية السابقة في عملية التنبؤ بقيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي حسب تغير قيمة مؤشر التنافسية الكلي اعتباراً من القيمة المحققة في سورية (3.8 تقريباً) نجد:

الجدول (2): التنبؤ بقيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي حسب تغير قيمة مؤشر التنافسية الكلي اعتباراً من القيمة المحققة في سورية (3.79)

القيمة المفترضة لمؤشر التنافسية الكلي X	قيمة لوغاريتم نصيب الفرد المتوقعة من الناتج المحلي ln(Y)	نصيب الفرد المتوقع من الناتج المحلي Y ($)
3.8	7.8212	2493
3.9	8.0226	3049
4	8.224	3729
4.1	8.4254	4561
4.2	8.6268	5579
4.3	8.8282	6824
4.4	9.0296	8347
4.5	9.231	10209

المصدر: حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على العلاقة الخطية السابقة.

ومنه نستخلص أن ازدياد قيمة مؤشر التنافسية الكلي ابتداءً من الرقم الذي تحققه سورية (3.8) وحتى القيمة المفترضة المتنبأ بها (4.5) سيؤدي إلى ازدياد قيمة لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي بمقدار 1.4098، وهذا يعني زيادة نصيب الفرد بمقدار 7716 دولار.

النتيجة الثانية: مما سبق نقوم بقبول فرضية البحث الثانية القائلة بأن ازدياد قيمة مؤشر التنافسية الكلي في سورية ستؤدي إلى ازدياد حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي.

وهذا يعني أنه حتى نزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي علينا أن نسعى لتحسين قيمة المؤشر التنافسي الكلي من خلال محاور التنافسية الثلاثة، لذلك سنقوم بدراسة العلاقة بين مؤشر التنافسية الكلي ومحاور التنافسية الثلاثة.

6- العلاقة بين مؤشر التنافسية الكلي والمحاور الثلاثة للتنافسية:

لدراسة هذه العلاقة سنقوم بتوفيق النموذج القياسي الأمثل للعلاقة بين مؤشر التنافسية الكلي والمحاور الثلاثة التي تأخذ القيم الواردة في الملحق، وذلك لبيان مدى مساهمة كل من هذه المحاور في حساب قيمة مؤشر التنافسية الكلي. وبإدخال البيانات على برنامج SPSS وتحليلها من أجل دراسة علاقة الانحدار الخطي المتعدد بين مؤشر التنافسية الكلي كمتغير تابع، ومؤشرات المحاور الثلاثة كمتغيرات مستقلة كانت النتائج كما يلي:

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
0.992	0.983	0.983

نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط المتعدد تساوي 0.992 وهي تدلّ على وجود علاقة متينة جداً تكاد تكون تامة بين مؤشر التنافسية الكلي وكل من المتطلبات الأساسية X_1 ومعززات الكفاءة X_2 وعوامل تطور الإبداع X_3، وهذا أمر طبيعي باعتبار أن قيمة مؤشر التنافسية الكلية محسوبة من قبل هذه المؤشرات الثلاثة في كل دولة على حدة، ولكن الغاية من توفيق هذا النموذج تحديد مساهمة كل من المحاور الثلاثة في حساب مؤشر التنافسية الكلي في العالم. فقيمة

معامل التّحديد 0.983 وهي تدلّ على أنّ 98% من التغيرات الحاصلة في مؤشر التنافسية الكلي تفسّر بواسطة المتغيرات الثلاثة وهي (المتطلبات الأساسية ومعززات الكفاءة وعوامل تطور الإبداع)، ولكن هناك اختلافاً في تأثير كل من هذه المتغيرات كما نلاحظ في النموذج المتعدد التالي:

	معالم النموذج	قيمة مؤشر الاختبار الفعلية	قيمة احتمال الدلالة
قيمة الثابت	0.488	10.409	0.000
ميل متغير المتطلبات الأساسية X_1	0.397	18.890	0.000
ميل متغير معززات الكفاءة X_2	0.303	8.478	0.000
ميل متغير عوامل تطور الإبداع X_3	0.183	7.430	0.000

$$Y = 0.397\ X_1 + 0.303\ X_2 + 0.183\ X_3 + 0.488$$

$$t:\ (18.89) \qquad (8.48) \qquad (7.43) \qquad (10.41) \qquad R^2 = 0.98$$

وبما أنّ قيمة الاحتمال P value = Sig T = 0.000 للثابت والميول في المعادلة أصغر من $\alpha = 0.05$ فإننا نرفض فرضية العدم التي تقول بعدم معنويّة معاملات النموذج، ونقول إنّ لهذه المعاملات قيمة معنويّة إحصائياً وذلك باحتمال ثقة 95%. كما أن جدول تحليل التباين يؤكد ذلك.

جدول تحليل التباين

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	مؤشر اختبار F	احتمال الدلالة
الانحدار	56.366	3	18.789	2664.104	0.000
البواقي	.952	135	.007		
المجموع	57.318	138			

ومن خلال المعادلة السابقة نستنتج أن المساهمة الأكثر فعالية لرفع مستوى التنافسية الاقتصادية تتعلق بمستوى تنافسية المتطلبات الأساسية الممثلة بـ(المؤسسات العامة والخاصة والبنية التحتية والاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الأساسي)، حيث إن زيادة قيمة مؤشر تنافسية المتطلبات الأساسية بمقدار وحدة واحدة مع تثبيت قيم مؤشرات تنافسية معززات الكفاءة وعوامل تطور الإبداع والابتكار سيؤدي إلى زيادة قيمة مؤشر التنافسية الكلي بمقدار 0.397.

تليها مساهمة معززات الكفاءة في رفع مستوى التنافسية من خلال تحسين (التعليم العالي والتدريب، كفاءة أسواق السلع، كفاءة أسواق العمل، كفاءة الأسواق المالية، الجاهزية التكنولوجية، حجم الأسواق)، حيث إن زيادة قيمة مؤشر تنافسية معززات الكفاءة بمقدار وحدة واحدة مع تثبيت قيم مؤشرات تنافسية المتطلبات الأساسية وعوامل تطور الإبداع والابتكار سيؤدي إلى زيادة قيمة مؤشر التنافسية الكلي بمقدار 0.303.

ثم تلعب عوامل تطور الإبداع والابتكار دورها الثالث في تحسين مستوى التنافسية في اقتصاديات الدول المدروسة من خلال تحسين (مدى تطور بيئة الأعمال ومستوى الابتكار)، حيث إن زيادة قيمة مؤشر تنافسية عوامل

تطور الإبداع والابتكار بمقدار وحدة واحدة مع تثبيت قيم مؤشرات تنافسية المتطلبات الأساسية ومعززات الكفاءة سيؤدي إلى زيادة قيمة مؤشر التنافسية الكلي بمقدار 0.183.

النتيجة الثالثة: مما سبق نتوصل إلى رفض الفرضية الثالثة من فرضيات البحث القائلة أنه لا يوجد فرق جوهري بين تأثير محاور التنافسية على قيمة مؤشر التنافسية الكلي، ونؤكد على وجود ترتيب محدد لتحسين مؤشرات التنافسية الفرعية للمحاور المكوّنة لمؤشر التنافسية الكلي.

ويجب الاستفادة من هذه النتيجة في رسم الإستراتيجية التنموية وتحديد الأولويات والأهميات النسبية لكل محور من محاور التنافسية وفق الترتيب التالي:

الأهمية النسبية لمحور المتطلبات الأساسية = 0.397 / (0.397 + 0.303 + 0.183) = 0.45 أو 45%

الأهمية النسبية لمحور معززات الكفاءة = 0.303 / (0.397 + 0.303 + 0.183) = 0.34 أو 34%

الأهمية النسبية لمحور تطور الإبداع والابتكار = 0.183 / (0.397 + 0.303 + 0.183) = 0.21 أو 21%

وبناءً على ذلك نقترح على الحكومات اعتماد هذه الأهميات النسبية عند إعداد الخطط الاقتصادية، وذلك من خلال الاهتمام أولاً بمكونات محور المتطلبات الأساسية لأنها ذات أهمية نسبية أكبر من البقية، ثم التركيز ثانياً على مكونات محور معززات الكفاءة الاقتصادية، خاصة أن سورية تنتمي إلى المرحلة الانتقالية بين المرحلة الأولى المعتمدة على عوامل الإنتاج والمرحلة الثانية المعتمدة على الكفاءة.

7- العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي والمحاور الثلاثة للتنافسية:

لدراسة هذه العلاقة سنقوم بتوفيق النموذج القياسي الأمثل للعلاقة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحل والمحاور الثلاثة للتنافسية، وذلك لبيان مدى مساهمة كل من هذه المحاور في تحديد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والنتائج كما يلي:

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
0.875	0.766	0.761

	معالم النموذج	قيمة مؤشر الاختبار الفعلية	قيمة احتمال الدلالة
قيمة الثابت	0.558	1.332	0.185
ميل متغير المتطلبات الأساسية X_1	1.143	6.099	0.000
ميل متغير معززات الكفاءة X_2	0.846	2.650	0.009
ميل متغير عوامل تطور الإبداع X_3	-0.154	-0.699	0.486

بما أنّ قيمة الاحتمال P value = Sig T = 0.486 لميل عوامل تطور الإبداع في المعادلة أكبر من $\alpha = 0.05$ فإننا نقبل فرضية العدم التي تقول بعدم معنويّة هذا المعامل، وهذا أمر يؤكد على أن التنافسية بين دول العالم لا تعتمد في تحديدها على مكونات عوامل الإبداع والابتكار بقدر ما تعتمد على المتطلبات الأساسية ومعززات

الكفاءة، وهذا يؤكده تصنيف الدول في تقرير التنافسية العالمية، فعندما تحتل قطر المرتبة (17) والسعودية المرتبة (21) في تقرير التنافسية بحيث تسبقان كلاً من الصين (27) وإيطاليا (48) وروسيا (63) وإيران (69) فهذا يؤكد أن بناء المؤشر التنافسي يعتمد على المكونات الاقتصادية التجارية، وهذا ما يجعله ضعيفاً من الناحية العلمية والعملية.

ولمتابعة معالجة هذا النموذج نقوم بحذف متغير عوامل تطور الإبداع X_3 من النموذج، فتصبح النتائج كما يلي:

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
0.875	0.765	0.762

نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط المتعدد تساوي 0.875 وهي تدلّ على وجود علاقة متينة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي وكل من المتطلبات الأساسية X_1 ومعززات الكفاءة X_2، ولكن الغاية من توفيق هذا النموذج تحديد مساهمة كل من هذه المحاور في التأثير على قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي.

فقيمة معامل التّحديد 0.76 وهي تدلّ على أنّ 76% من التغيرات الحاصلة في لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي تفسّر بواسطة المتغيرين (المتطلبات الأساسية ومعززات الكفاءة)، ولكن هناك اختلافاً في تأثير كل من هذين المتغيرين كما نلاحظ في النموذج المتعدد التالي:

	معالم النموذج	قيمة مؤشر الاختبار الفعلية	قيمة احتمال الدلالة
قيمة الثابت	0.661	1.691	0.093
ميل متغير المتطلبات الأساسية X_1	1.138	6.089	0.000
ميل متغير معززات الكفاءة X_2	0.687	3.076	0.003

$$Ln(Y) = 1.138\ X_1 + 0.687\ X_2 + 0.661$$

$$t: \quad (6.089) \quad (3.076) \quad (1.691) \qquad R^2 = 0.76$$

وبما أنّ قيمة الاحتمال P value = Sig T للميول في المعادلة أصغر من $\alpha = 0.05$ فإننا نرفض فرضية العدم التي تقول بعدم معنويّة معاملات النموذج، ونقول إنّ لهذه المعاملات قيمة معنويّة دالة إحصائياً وذلك باحتمال ثقة 95%. كما أن جدول تحليل التباين السابق يؤكد ذلك.

جدول تحليل التباين

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	مؤشر اختبار F	احتمال الدلالة
الانحدار	248.492	2	124.246	221.967	0.000
البواقي	76.126	136	.560		
المجموع	324.618	138			

ومن خلال المعادلة السابقة نستنتج أن المساهمة الأكثر فعالية لرفع نصيب الفرد من الناتج المحلي تتعلق بمستوى تنافسية المتطلبات الأساسية، حيث إن زيادة قيمة مؤشر تنافسية المتطلبات الأساسية بمقدار وحدة واحدة مع تثبيت قيم مؤشر تنافسية معززات الكفاءة سيؤدي إلى زيادة قيمة لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي بمقدار 1.138، وبالتالي زيادة قيمة نصيب الفرد بمقدار 3.12$.

تليها مساهمة معززات الكفاءة في رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي حيث إن زيادة قيمة مؤشر تنافسية معززات الكفاءة بمقدار وحدة واحدة مع تثبيت قيم مؤشر تنافسية المتطلبات الأساسية سيؤدي إلى زيادة قيمة مؤشر التنافسية الكلي بمقدار 0.687، وبالتالي زيادة قيمة نصيب الفرد بمقدار 1.99$. بينما لا تلعب عوامل تطور الإبداع والابتكار دورها في تحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي، لأننا لم نُدخِلها في النموذج.

النتيجة الرابعة: مما سبق نتوصل إلى رفض الفرضية الرابعة من فرضيات البحث القائلة أنه لا يوجد فرق جوهري بين تأثير محاور التنافسية على قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي، ونؤكد على وجود ترتيب يحدد دور مؤشرات التنافسية الفرعية للمحاور المكوّنة لمؤشر التنافسية الكلي في التأثير على رفاه الفرد في المجتمع.

ويجب الاستفادة من هذه النتيجة في رسم الإستراتيجية التنموية وتحديد الأولويات والأهميات النسبية لكل محور من محاور التنافسية وفق الترتيب التالي:

الأهمية النسبية لمحور المتطلبات الأساسية = 1.138 / (0.687 + 1.138) = 0.62 أو (62%)

الأهمية النسبية لمحور معززات الكفاءة = 0.687 / (0.687 + 1.138) = 0.38 أو (38%)

وهكذا نقترح على الحكومات اعتماد هذه الأهميات النسبية عند وضع وإعداد الخطط الاقتصادية الهادفة إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي للبلد، أي يجب الاهتمام بشكل كبير بمكونات المتطلبات الأساسية التي تؤثر بشكل أكبر في زيادة معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم وبالدرجة الثانية لابد من تطوير مكونات معززات الكفاءة لدورها في النمو الاقتصادي أيضاً.

الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

1. توجد علاقة قوية جداً بين نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر التنافسية الكلي في دول العالم، وهذا يعني أن تطور تنافسية الاقتصاد ينعكس بشكل إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي، وهذا يعني أنه من أجل رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يجب السعي لرفع قيمة مؤشر التنافسية الكلي من خلال تحسين مؤشر مستوى التنافسية العام من خلال محاوره المختلفة.

2. إن ازدياد قيمة مؤشر التنافسية الكلي في سورية ستؤدي إلى ازدياد حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي، وهذا يفرض ضرورة تحسين قيمة هذا المؤشر وبالتالي تحسين قيمة ترتيب سورية التنافسي بين دول العام.

3. يوجد فرق جوهري بين تأثير محاور التنافسية على قيمة مؤشر التنافسية الكلي، حيث نؤكد على وجود ترتيب محدد لتحسين مؤشرات التنافسية الفرعية للمحاور المكوّنة لمؤشر التنافسية الكلي، إذ تلعب المتطلبات الأساسية المتمثلة بـ (المؤسسات العامة والخاصة والبنية التحتية والاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الأساسي) دوراً رئيساً في تحسين مستوى التنافسية الكلي في سورية وبلدان العالم بأهمية نسبية مقدارها 45%، تليها معززات الكفاءة المتمثلة بـ (التعليم العالي والتدريب، كفاءة أسواق السلع، كفاءة أسواق العمل، كفاءة الأسواق المالية، الجاهزية التكنولوجية، حجم

الأسواق) بأهمية نسبية مقدارها 34%، ثم عوامل تطور الإبداع والابتكار المتمثلة بـ (مدى تطور بيئة الأعمال ومستوى الابتكار) بأهمية نسبية مقدارها 21%.

4. يوجد فرق جوهري بين تأثير محاور التنافسية على قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي، مما يؤكد على وجود ترتيب يحدد دور مؤشرات التنافسية الفرعية للمحاور المكوّنة لمؤشر التنافسية الكلي في التأثير على رفاه الفرد في المجتمع. حيث تلعب المتطلبات الأساسية دوراً هاماً في تحسين مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأهمية نسبية مقدارها 62%، تليها معززات الكفاءة بأهمية نسبية مقدارها 38%، أما عوامل تطور الإبداع والابتكار فلا دوراً حقيقياً لها في تحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي.

من خلال النتائج أعلاه يمكن التوصية ما يلي:

1. يجب العمل على رفع مستوى تنافسية الاقتصاد السوري من أجل زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، وما يعكسه هذا على تطور النمو الاقتصادي في سورية.

2. من الضروري جداً الوقوف على مكونات مؤشر التنافسية ودراستها وتحليلها بغية التوصل لتطوير سياسات النمو الاقتصادي الممنهجة في سورية، وذلك بالاعتماد على دراسة محاور التنافسية ومكوناتها المختلفة وفق الأهميات المذكورة.

3. من الضروري بمكان التعرف على أكثر العوامل تأثيراً بالنمو الاقتصادي في سورية، وبما أن سورية من الدول التي يعتمد اقتصادها على عوامل الإنتاج، وهي في سعيها للاعتماد على الكفاءة، فمن الواجب أن يركز المخططون الاقتصاديون على تطوير المكونات المتعلقة بالمتطلبات الأساسية، بالإضافة إلى الاهتمام بتحسين أداء المكونات المتعلقة بمعززات الكفاءة.

4. يجب أن يسعى المنتدى الاقتصادي العالمي لإيجاد مكونات جديدة تفعل دور عوامل تطور الإبداع في تحقيق رفاه الفرد في المجتمع، وبالتالي تفعل دورها في تحقيق النمو الاقتصادي.

5. يجب التفكير– عند صياغة السياسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي– بطريقة ديناميكية تأخذ بعين الاعتبار كل العوامل المؤثرة والمتأثرة بهذه السياسات، وكل هذه العوامل تندرج ضمن مؤشر التنافسية الكلي، كما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن هذه المكونات الفرعية لمؤشر التنافسية تؤثر وتتأثر فيما بينها، فعلى سبيل المثال لا يمكن التفكير بتطوير البنى التحتية والتعليم والصحة في الاقتصاد الوطني بمعزل عن التفكير بتطوير أداء المؤسسات.

المراجع:

1- إسماعيل، محمد عبد الرحمن. *تحليل الانحدار الخطي*. معهد الإدارة العامة، الرياض، 2001، 495.

2- الببلاوي، حازم. *النظام الاقتصادي الدولي المعاصر*. سلسلة عام المعرفة 257، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أيار 2000، 230.

3- حمران، عبد الكريم. *مفهوم التنافسية ومؤشراتها*. مقال منشور بتاريخ 2008/6/25، موقع الركن الأخضر:
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=12726

4- دمشقية، نهاد. صبيح، تمام، ظاظا، محمد. *التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007*. هيئة تخطيط الدولة، رئاسة مجلس الوزراء، دمشق، 2007، 191.

5- زعتري، رامي. عرنوس، فرح. طيبي، ملاذ. العيد، ميسون. *التقرير الوطني الثاني لتنافسية الاقتصاد السوري 2011*. المرصد الوطني للتنافسية، دمشق، 2011، 402.

6- السلمي، علي. *إدارة التنافسية- مدخل منظومي*. ورقة عمل مقدمة في المؤتمر السنوي الثامن لمستقبل الإدارة العربية في عالم المعرفة والتقنية العالية، الجمعية العربية للإدارة، الإسماعيلية، مصر، 6-8 كانون الأول 2006.

7- السهلي، سعود بن حمود. *رؤية الأمير سلمان لرفع تنافسية اقتصاد الرياض*. مقال منشور بتاريخ 2010/7/7، صحيفة الاقتصادية الالكترونية: www.aleqt.com/2010/07/07/article_416267.html

8- عوض، طالب. *تنافسية الاقتصاد الأردني: مواطن القوة والضعف*. بحث منشور بتاريخ 2010/9/28 على موقع الجامعة الأردنية:
http://ujnews.ju.edu.jo/ujnews/Lists/StudiesAndResearchs/print.aspx?id=56

9- محمد الطيب، دويس. *براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدولة "حالة الجزائر"*. رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، 153.

10- Schwab, K. *The Global Competitiveness Report 2010-2011*. World Economic Forum, Geneva, Switzerland, 2010, 516.